مفهوم الجملة الاعتراضية
عند أبي حيان في تفسيره البحر المحيط

خالد بن محمد بن عبد الله التويجري

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فهذا بحث في مفهوم الجملة الاعتراضية عند أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي رحمه الله (ت745) في تفسيره **البحر المحيط**، وقد دفعني إليه أهمية تفسير أبي حيان وتطبيقاته فيه، ولما كان الاعتراض من المباحث القليلة عند النحاة، يجملونها أحيانا ويفصّلون فيها أحيانا أخرى تفصيلا لا يكاد يغني، ورأيت أبا حيان أوسع النحاة تطبيقا ونقاشا في تفسيره، وهو من هو في إمامته، ورأيته يعرف الاعتراض في تفسيره ويطبق، ويرد على الزمخشري وغيره محاولًا الكشف عن مفهوم الاعتراض، ورأيت ابن هشام يرد عليه بأنه لم يفهم كلام البيانيين، أردت جمع أقواله من تفسيره ونظمها في هذا البحث، كما يأتي:

أولا: تعريف الاعتراض لغة واصطلاحا.

ثانيا: شروط الجملة الاعتراضية.

ثالثا: عدد الجمل الاعتراضية.

رابعا: دخول الفاء على الجملة الاعتراضية.

خامسا: الفرق بين الجملة الاعتراضية والحالية.

سادسا: الاعتراض في الاعتراض.

سابعا: ضعف الاعتراض ورجحان غيره عليه.

ثامنا: أثر التوجيه الإعرابي في القول بالاعتراض.

تاسعا: موضع الجملة الاعتراضية.

عاشرا: مواقع الجملة الاعتراضية.

وتعرضت فيه لرأي أبي حيان في عدد من المسائل مع تطبيقات من تفسيره، وعرضت لرأي من خالفهم وخالفوه، ولم أثبت كل الأمثلة، وإن كنت نظرت في أكثرها إن لم يكن كلها، والهدف هو الوصول إلى مفهوم الاعتراض عند أبي حيان من خلال ما قرره في تفسيره وما طبقه، لا في غيره، ولا عند غيره، ولم أتعرض قصدًا لغرض الجملة الاعتراضية، وقد يأتي عرضا؛ لأنه مبحث بلاغي، والبحث معني بما يعنى به النحوي. والله أسأل أن يوفقني ويجعل عملي خالصا لوجهه عز وجل.

أولًا: تعريف الاعتراض لغةً واصطلاحًا:

جاء في **معجم العين**: "واعترض الشيء، أي: صار عارضا كالخشبة المعترضة في النهر"[1].

ونحوه في **الصحاح**: "اعترض الشيء: صار عارضًا، كالخشبة المعترضة في النهر. ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه"[2].

وفي **مقاييس اللغة**: "يقال: اعترض في الأمر فلان، إذا أدخل نفسه فيه"[3].

ولها في الاصطلاح تعريفات متقاربة، يقول ابن جني (ت 392): "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذا أو متأولا"[4].

وقال ابن الشجري (ت 450): "والجملة المعترضة لا يكون لها موضع من الإعراب، ومعنى قولهم: معترضة، أنها تقع بين مخبر عنه وخبره، أو بين فعل وفاعله، أو بين موصوف وصفته، أو بين الفعل ومفعوله ..."[5].

1- انظر: **العين**، ج 1، ص 273 (عرض).

2- انظر: **الصحاح**، ج 3، ص 1084 (عرض).

3- انظر: **مقاييس اللغة**، ج 4، ص 272 (عرض).

4- انظر: ابن جني، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 1، ص 336.

5- ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطحان، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1413هـ ج 1، ص 328.

ويقول الجرجاني (ت 816): "الجملة المعترضة هي التي تتوسط بين أجزاء الجملة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها مثل: زيد ـ طال عمره ـ قائم"[6].

وكذلك عرّفها أبو حيان، فقال: "والذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول وصلة،... أو بين جزأي إسناد،... أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما"[7]. ويفصل بها بين مترابطين كالموصوف وصفته[8].

ثانيًا: شروط الجملة الاعتراضية:

ذكر أكثرها أبو حيان في عبارته السابقة، وكلامه في **البحر المحيط** تطبيق لما فيها، ولها عبارات أخرى شبيهة، وغايتها واحدة، وقد زاد على هذه الشروط ما يقيدها، وربما كان في بعض كلامه ما يفيد مخالفة بعضها، كما سيأتي إن شاء الله.

ولعل شرط التلازم مما يحسن الوقوف عنده، فهو أبرزها في تطبيقات أبي حيان، من ذلك قوله رادا على الزمخشري (ت 538) في تفسيره لقوله تعالى: ژ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉژ[9]: "وقرأ الكسائي وجماعة: "وإن الله" بكسر الهمزة على الاستئناف، ويؤيده قراءة عبد الله ومصحفه: "والله لا يضيع أجر". وقال الزمخشري: وعلى أن الجملة اعتراض، وهي قراءة الكسائي، انتهى. وليست الجملة هنا اعتراضا، لأنها لم تدخل بين شيئين أحدهما يتعلق بالآخر، وإنما جاءت لاستئناف أخبار"[10].

ومنه قوله رادا على الزمخشري في تفسيره لقوله عز وجل: ژۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ې ې ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ې ې ۈ ۈژ[11]: "وهذه الجملة التي هي قوله: ژ ژ ليست من هذا الباب، لأن قبلها كلامًا مستقلًا، وبعدها كلام مستقل، وهو قوله: ژ ژ، لا يقال: إن بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازما يصح به أن تكون الجملة معترضة، لأن ما قبلها من كلام بني يعقوب، حكاه الله

6- انظر: الجرجاني، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، ص 78.

7- انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، دار الفكر، دمشق، ج 1، ص 397.

8- انظر: المصدر السابق، ج 4، ص 285.

9- سورة آل عمران، الآية: 171.

10- انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ج 3، ص 115.

11- سورة البقرة، الآيتان: 133-134.

عنهم، وما بعدها من كلام الله تعالى، أخبر عنهم بما أخبر تعالى، والجملة الاعتراضية الواقعة بين متلازمين لا تكون إلا من الناطق بالمتلازمين، يؤكد بها ويقوي ما تضمن كلامه، فتبين بهذا كله أن قوله: ژ□ □ □ژ ليس جملة اعتراضية"[12].

ويلاحظ هنا زيادته لشرط التلازم أنه من ناطق واحد ـ وسيأتي في النماذج ما يظهر منه خلافه ـ وظاهر كلامه أن ذلك من دلائل عدم التلازم، وليس شرطا، فعدم التلازم يعرف بأشياء منها أن يكون الكلامان من متكلمين مختلفين، وخلاصة كلامه نفي التلازم، ولو كان بينهما تلازم يصح أن تكون الجملة معترضة لما اعترض عليه بناء على ما ذكر، فظاهر كلامه أن الجملة المعترضة قد تكون بين جملتين بينهما تلازم ما، وليس فقط بين جزأي جملة، وستأتي أمثلة على ذلك إن شاء الله. وليتأمل قوله: "تلازما يصح به أن تكون الجملة معترضة". فليست المشكلة ـ والله أعلم ـ في كونهما جملتين مستقلتين، ولكن في صحة التلازم.

وقد اعترض ابن هشام (ت 761) على أبي حيان في رده على الزمخشري فقال: "للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: ژ□ □ □ژ: يجوز أن يكون حالا من فاعل **نعبد** أو من مفعوله، لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على **نعبد**، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين"[13].

وابن هشام لم يذكر التلازم أو التطالب في تعريفها فقال: "الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع..."[14]. وذكر عند بيانه أنواع الجملة المعترضة ـ في النوع السابع عشر ـ ما كان منها بين جملتين مستقلتين[15].

وكلام ابن هشام يشعر أن البيانيين جميعا يختلفون مع أبي حيان، وليس الأمر كما قال رحمه الله، وقد بين القزويني هذه المسألة في قوله: "ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه، بل يجوز أن

12- انظر: **البحر المحيط**، ج 1، ص 397، وانظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407هـ، ج 1، ص 194.

13- انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ص 521.

14- انظر: **مغني اللبيب**، ص 506. وانظر: الكافيجي، **شرح قواعد الإعراب**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م، ص 162، 163.

15- انظر: **مغني اللبيب**، ص 514.

تكون دفع توهم ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان: فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعا في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى، بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى، وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من **الكشاف**، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل، ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب، جملة كان أو أكثر من جملة، وفرقة تشترط فيه ذلك لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعا في أحد الموقعين، ومن التكميل ما كان واقعا في أحدهما ولا محل له من الإعراب، جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر"[16].

وظاهر كلام القزويني أن الأصل في الاعتراض عند البلاغيين هو ما ذكره أولا في حد الاعتراض لا ما يفهم من كلام الزمخشري مثلا في بعض مواضع **الكشاف**، ونصه في حده: "أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب بنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل"[17]. وفي هذا التعريف اتساع في قوله: "متصلين معنى"، وسيأتي في تطبيق أبي حيان ما يؤيده.

وأكثر كلام أئمة البلاغة أيضًا لا يكاد يخرج عن تعريف أبي حيان الذي نقله عن النحويين، يقول السكاكي: "ومنه الاعتراض، ويسمى الحشو، وهو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه"[18].

وفي **الطراز**: "أما الاعتراض فهو كل كلام أدخل في غيره أجنبي بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام"[19].

وقال ابن الأثير: "كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الأول على حاله، مثال ذلك أن تقول: زيد قائم، فهذا كلام مفيد، وهو مبتدأ وخبر، فإذا أدخلنا فيه لفظا مفردا قلنا: زيد والله قائم، ولو أزلنا القسم منه لبقي على حاله، وإذا أدخلنا في هذا الكلام لفظا مركبا قلنا: زيد ـ على ما به من المرض ـ قائم، فأدخلنا بين المبتدأ والخبر لفظا مركبا، وهو قولنا: على ما به من المرض؛ فهذا هو الاعتراض، وهذا حده. واعلم أن الجائز منه وغير الجائز إنما يؤخذ من كتب العربية"[20]. فأحال ابن

16- القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، ج 3، ص 220.

17- انظر: المصدر السابق، ج 3، ص 214.

18- السكاكي، **مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ، ج1، ص428.

19- يحيى بن حمزة، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ ج2، ص 89.

20- انظر: ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1420هـ ج 2، ص 172.

الأثير على كتب العربية وكلام النحاة.

فيظهر أن المسألة ليست خلافا بين النحويين والبلاغيين، وإنما اجتهادات من بعضهم وإضافات. بل إن ما مثل به ابن هشام للجملة المعترضة بين جملتين، وما مثل به القزويني لما كان بين كلامين متصلين معنى، ذكره أبو حيان، وهذه نصوصهم:

قال ابن هشام: "بين جملتين مستقلتين نحو: ژڭ ڭ ڭ ۇ ۇۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ژ[21]، فإن ژۅ ۅ ۉژ تفسير لقوله تعالى: ژڭ ڭ ۇ ۇژ أي: إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة"[22].

وقال القزويني: "ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله: ژڭ ڭ ڭ ۇ ۇۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ېژ، فإن قوله: ژۅ ۅ ۉژ بيان لقوله: ژڭ ڭ ڭ ۇ ۇژ، يعني: أن المأتى الذي أمركم به هو مكان الحرث، دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض"[23].

وقال أبو حيان: "ومناسبتها لما قبلها ظاهرة؛ لأنه لما تقدم ژڭ ڭ ڭ ۇ ۇژ، وكان الإطلاق يقتضي تسويغ إتيانهن على سائر أحوال الإتيان، أكد ذلك بأنه نص بما يدل على سائر الكيفيات، وبيّن أيضًا المحل بجعله حرثا وهو القبل، ... وهذه الجملة جاءت بيانا وتوضيحا لقوله: ژڭ ڭ ڭ ۇ ۇژ، وهو المكان الممنوع من استعماله وقت الحيض، ودل ذلك على أن الغرض الأصيل هو طلب النسل: "تناكحوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"[24]، لا قضاء الشهوة فقط، فأتوا النساء من المسلك الذي يتعلق به الغرض الأصلي، وهو القبل"[25].

فأبو حيان ـ وإن لم يصرح بالاعتراض ـ كلامه لا يختلف عن كلامهما، وتفسيرهم جميعا واحد.

21- سورة البقرة، الآيتان: 222-223.

22- انظر: **مغني اللبيب**، ص 514.

23- انظر: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ج 3، ص 217.

24- انظر: الإمام أحمد بن حنبل، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، 1421هـ، ج 21، ص191، 192 برقم: 13569، وأبو داود السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج 2، ص 220، برقم: 2015، والحاكم النيسابوري، **المستدرك**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ، ج 2، ص 176، برقم: 2685.

25- انظر: **البحر المحيط**، ج 2، ص 154.

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ژ□ □ □ □

اعتراضية لأنها دخلت بين هاتين الجملتين اللتين هما: ژ ج چژ، و ژچ چژ، وهما من قصة واحدة"[32].

وكون الجملتين مستأنفتين وما بينهما اعتراض ذكره الزمخشري في **الكشاف**، ولم يشر إليه أبو حيان خلافا لما اعتاده، بل تبناه وقدمه في الإعراب، واختار أن يكون ژچ چ چژ اعتراضا وهو ما ذكره الزمخشري بتلازم لحظه وهو أنهما من قصة واحدة.

وعليه فالاختلاف بين أبي حيان والزمخشري، في رده السابق عليه، لا يعني أنه اختلاف مع البيانيين، ولا لغرض الاختلاف، بل إن الزمخشري خرج في مصطلحه عما استقر عندهم، وخاطبه أبو حيان بما استقر وعرف.

كما أن قول ابن هشام عن أبي حيان: إنه توهم أنه "لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين"[33] ترده النصوص المنقولة سابقا؛ فإن النحاة ليسوا مغايرين، ويرده كلام أبي حيان بقوله: "بينهما تلازم ما"، وتطبيقه على الآيات السابقة. والله أعلم.

ولعل التلازم المعنوي أصعب شروط الاعتراض، وذلك بيّن من خلال النصوص السابقة واختلافات العلماء.

ومما يبين صعوبته واختلاف الآراء فيه أن أبا حيان حسّن قولا للزمخشري قال فيه بالاعتراض، وذلك في قوله تعالى: ژ ڈ ڈ ڈ ڑ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہژ[34]. ونصه: "وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون ژگ گگژ جملة معترضة للبعث على الإيمان، وما يستحق به ما ذكر من أجر العاملين، ويكون قوله: ژۀ ۀژ إشارة إلى ما لخص وبين من أمر المتقين والتائبين والمصرين. انتهى كلامه. وهو حسن".

واعترض أبو السعود، فقال: "وقيل: كلمة ژۀژ إشارة إلى ما لخص من أمر المتقين والتائبين والمصرين، وقوله تعالى: ژگ گگژ الآية، اعتراض للحث على الإيمان وما يستحق به ما ذكر من أجر العاملين. وأنت خبير بأن الاعتراض لا بد أن يكون مقررا لمضمون ما وقع في خلاله، ومعاينة آثار هلاك المكذبين مما لا تعلق له بحال أحد الأصناف الثلاثة للمؤمنين، وإن كان باعثا على الإيمان زاجرا عن

32- انظر: **البحر المحيط**، ج 1، ص 88.

33- انظر: **مغني اللبيب**، ص 521.

34- سورة آل عمران، الآيات: 136-138.

التكذيب، وقيل: إشارة إلى القرآن ولا يخفى بعده"[35].

ثالثًا: عدد الجمل الاعتراضية:

اختلف في عددها على ثلاثة آراء:

1- يرى فريق أنه يُعترض بجملة، ولا يعترض بأكثر من جملة، وإليه ذهب أبو علي الفارسي (ت 377)، فقال في قول ابن الدمينة:

أراني ـ ولا كفـــران لله أية لنفسي ـ لقد طالبت غير منيل

"ولا يجوز أن تكون "أية" منتصبة على أنها مصدر فعل محذوف، كأنه قال: آوي لنفسي أوية؛ لأن المصدر يصير من كلام آخر، ولم يجئ في هذه الاعتراضات ـ فيما علمت ـ ما هو فصل بجملتين"[36].

وخالفه ابن جني فقال في الشاهد نفسه: "ففي هذا اعتراضان: أحدهما "ولا كفران لله"، والآخر قوله: "أية"، أي: أويت لنفسي أية"[37].

2- وفريق يرى أنه يعترض بجملتين، ولا يعترض بأكثر من جملتين، وصححه أبو حيان، فقال: "ويكون قد فصل بين المبتدأ والخبر بجملتين على سبيل الاعتراض، ولا يجوز ذلك عند أبي علي الفارسي، والصحيح جوازه...، والصحيح منع الاعتراض بثلاث الجمل وبأربع الجمل"[38].

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ[39]: "والجملة من قوله: ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ، إذا قلنا: ليست جواب ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ جملة اعتراض فصل بها بين المعطوف والمعطوف عليه، وكذلك ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ، إذا قلنا: إن ذلك من أوصاف المنافقين، فعلى هذين القولين تكون الجملتان جملتي اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد منع ذلك أبو علي، وردّ عليه بقول الشاعر:

لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي

لقد باليت مظعن أم أوفى ولكـــن أم أوفى لا تـبالي

35- انظر: **تفسير أبي السعود**، ج 2، ص 88.

36- انظر: **المسائل الشيرازيات**، ص 623. وانظر: ص 188-189.

37- انظر: **الخصائص**، ج 1، ص 339.

38- انظر: **البحر المحيط**، ج 5، ص 145.

39- سورة البقرة، الآيتان: 17-18.

ففصل بين القسم وجوابه بجملتي الاعتراض"[40].

وقال مضعفا قولا للزمخشري: "وقوله: ژ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ پ پ ٺ ژ[41] جمل توسطت بين البيان والمبين على سبيل الاعتراض، قاله الزمخشري، وبدأ به. ويضعفه أن هذه جمل ثلاث، وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين، فأحرى أن يمنع أن يعترض بثلاث"[42].

وإن كان رحمه الله خالف ذلك فيما يبدو من كلامه في قوله عز وجل: ژ پ پ پ پ پ پ پ ٺ ٺ ٺ

كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر ژ ج چژ فالاعتراض بثلاث جمل، أو ژ چ چ چژ فالاعتراض بأربع جمل"[48].

وقد رد أبو حيان عند كلامه على هذه الآية أن يكون فيه ثلاث جمل معترضة أو أربع، ونقلت رده في الرأي السابق، وإن كان ظاهر كلامه في موضع آخر إجازة الاعتراض بأكثر من ذلك، وقد سبق.

وقال ابن هشام: "وقد مر أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك"[49]. وقال: "كان من حقه أن يعدها ثماني جمل"[50].

ومن خلال كلام أبي علي الذي نقلته في الرأي الأول يتبين أن المسألة متعلقة بالسماع عنده، حيث قال: "ولم يجئ في هذه الاعتراضات ـ فيما علمت ـ ما هو فصل بجملتين"، وبناء عليه يؤول ما يراه مخالفا، ويظهر أنه تمكن من تأويل كل ما كان ظاهره أكثر من جملة، فبنى عليه مقولته، وغيره كانوا أقل تشددا منه فإذا ظهر لهم اعتراض بجملة أو جملتين أو أكثر، قالوا به، وأبو حيان صرح بمذهبه في أن الاعتراض لا يكون بأكثر من جملتين، وصححه، إلا أنه لم يبين وجه تصحيحه، ويظهر أن مذهب أبي علي الفارسي أثّر عليه فلم يرد الابتعاد عنه كثيرا، وذلك ظاهر من الاحتجاج بمذهب أبي علي على الزمخشري، وقد سبق، فقرر ما قرره، لكنه في التطبيق أجاز ما منعه بسبب ما ظهر له من رجحانه في ذلك الموضع. والله أعلم.

رابعًا: دخول الفاء على الجملة الاعتراضية:

قال أبو حيان في قوله تعالى: ژ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆژ[51]: "وقراءة حميد الخزاز: ژۇ ۇژ، بالرفع على الاستئناف، والجمهور بالجزم على جواب الأمر، أو على جواب الشرط، ويكون ژڭژ جملة اعتراض بين الشرط وجزائه، ولا يضر دخول الفاء على جملة الاعتراض، ومثل ذلك قول الشاعر:

واعلم فعلـم المـرء ينفعـه أن سوف يأتي كل ما قدرا"[52].

48- انظر: **مغني اللبيب**، ص 512.

49- انظر: المصدر السابق، ص 515.

50- انظر: المصدر السابق، ص 491.

51- سورة الأحزاب، الآية: 28.

52- انظر: **البحر المحيط**، ج 7، ص 206. والبيت منقول من: أبي الفتح العباسي، **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ج 1، ص 377، وفيه: "وأنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه إلى أحد". وفي الأصل: "حميد الخراز". وهو أبو القاسم حميد بن الربيع السابوري الخزاز، روى

ولعل قوله: "ولا يضر دخول الفاء على جملة الاعتراض"، فيه إشارة للاختلاف المنقول عن الزمخشري فيه[53].

وقد عد ابن هشام دخول الفاء على جملة الاعتراض من العلامات المميزة لها عن الجملة الحالية[54].

خامسًا: الفرق بين الجملة الاعتراضية والحالية:

فرق ابن هشام بينهما في **مغني اللبيب** بأمور، وذكر منها أبو حيان فيما وقفت عليه موضعين، أحدهما: دخول الفاء كما سبق (في رابعا)، والثاني: دخول "لن"، كما في قوله تعالى: ژ□ □ □ □ □ ى ى ي ي □ □□ □ □ ژ[55]. قال أبو حيان: "وقوله: ژ□ □ژ جملة اعتراض، فلا موضع لها من الإعراب، وفيها من تأكيد المعنى ما لا يخفى واقتران الفعل بـ: "لن" مميز لجملة الاعتراض من جملة الحال، لأن جملة الحال لا تدخل عليها "لن"[56].

وقد أجاز أبو حيان في مواضع أن تكون الجملة اعتراضية أو حالية، كما في قوله عز وجل: ژڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې □□ □ □ □ □ ژ[57]. قال: "وقرأ الجمهور ژۋژ نصبًا جمعًا بدلًا من ژۇژ، ژۋ ۋ وژ اعتراض أو حال"[58].

وكما في قوله عز وجل: ژڑڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ژ[59]. قال: "والجملة بين الأمرين اعتراض أكد به وجوب اتباع الموحى أو في موضع الحال المؤكدة"[60].

القراءة عن الكسائي، وهو في المكثرين عنه. انظر: ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عناية برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ج 1، ص 265 ترجمة: 1198.

53- انظر: **روح المعاني**، ج 15، ص 244، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج1، ص 672.

54- انظر: **مغني اللبيب**، ص 520.

55- سورة البقرة، الآية: 24.

56- انظر: **البحر المحيط**، ج 1، ص 101.

57- سورة مريم، الآيتان: 60-61.

58- انظر: **البحر المحيط**، ج 6، ص 192.

59- سورة الأنعام، الآية: 106.

60- انظر: **البحر المحيط**، ج 4، ص 183.

وهذان الموضعان، وغيرهما مما وقفت عليه، من المواضع المحتملة، وليست مما فيه مميز بينهما. والله أعلم.

سادسًا: الاعتراض في الاعتراض:

قال أبو حيان رادا على الزمخشري في **تفسيره** لقوله تعالى: ژى ى ى

أحسن"[66].

ثامنًا: أثر التوجيه الإعرابي في القول بالاعتراض:

اعتبار كون الجملة اعتراضية في كثير من الأحيان نتيجة تقديرات إعرابية، وبناء عليه، فقد تعتبر جملة اعتراضية، وقد لا تعتبر، ونصوص أبي حيان في ذلك عديدة، منها قوله في قوله تعالى: ژأ ب ب ب

الإعراب، ويكون جملة اعتراض من مبتدأ وخبر". وقد نقلت نصوصا أخرى، سبق بعضها وسيأتي بعضها الآخر.

عاشرا: مواقع الجملة الاعتراضية:

القاعدة التي تندرج تحتها المواضع عند أبي حيان هي: الجملة التي تقع بين جزأين بينهما تلازم ما، قال: "والذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول وصلة أو بين جزأي إسناد أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما"[72].

وسياقات أبي حيان في **تفسيره** تفيد أحيانا أن ما يقوله رأيه، أو رأي يتبناه، أو لازم قول، وأحيانا تفيد أنه قول ولا يعترض عليه.

وهذه نماذج من كلامه على آيات من القرآن الكريم، إضافة لما سبق ذكره، وليس الغرض استقصاء كل ما في **البحر المحيط** إذ ذاك ليس من غرض البحث، وربما أتيت بأكثر من مثال لاختلاف سياقاتها، رغبة في توضيح مفهوم الاعتراض، وتوضيح سياقات أخرى سابقة أو لاحقة:

1- **الاعتراض بين المبتدأ والخبر:**

كقوله في قوله تعالى: ژ ٱب ب ب ب پ پ پ پ پژ[73]: "والذي أختاره أن يكون ژپژ مبتدأ، و ژپ پژ اعتراض، و ژپپپژ الخبر"[74].

وقوله في قوله عز وجل: ژئے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۆ ۈۇٴ ۋ ۋ ۅژ[75]: "وخبر ژئےژ الجملة من ژڭ ۇ ۇژ منهم، أو الجملة من ژۈژ وما بعده وتكون جملة ژڭ ۇژ اعتراضا بين المبتدأ والخبر، وفائدته أنه لما ذكر قوله: ژۓ ۓژ نبّه على أن ذلك العمل وسعهم وغير خارج عن قدرتهم وفيه تنبيه للكفار على أن الجنة مع عظم مجالها يوصل إليها بالعمل السهل من غير مشقة..."[76].

2- **الاعتراض بين الجمل الخبرية:**

كقوله في قوله عز وجل: ژٱ ب ب ب ب پ پ پ پ پٻ پ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺژ

72- انظر: **البحر المحيط**، ج 1، ص 397.

73- سورة السجدة، الآيتان: 1-2.

74- انظر: **البحر المحيط**، ج 7، ص 195.

75- سورة الأعراف، الآية: 42.

76- انظر: **البحر المحيط**، ج 4، ص 285.

ﭑﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽ ﷾ ﷿



وقوله في قوله عز وجل: 

ے ے ۓ ۓ ڭڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆۋ[103]: "ۋۅ ۅ ۉۉ أي: نبينها ونوضحها، وهذه الجملة اعتراض بين الشرطين، بين قوله: ۋۋ ۋۋ، وقوله: ۋ ۋ، بعثًا وتحريضًا على تأمل ما فصل تعالى من الأحكام، وقال لقوم يعلمون لأنه لا يتأمل تفصيلها إلا من كان من أهل العلم والفهم"[104].

8- **الاعتراض بين الصفة والموصوف:**

كقوله في قوله تعالى: ۇۇ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې[105]: "لا ذلول"، في قراءة السلمي، يتخرج على وجهين: أحدهما: أن تكون معترضة، وذلك على تقدير حذف خبر. والثاني: أن تكون معترضة، وذلك على تقدير أن يكون خبر "لا": ۇۇ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ"[106].

وقوله في قوله تعالى: ۋۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې[107]: "ۋۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ... واعترضت بين ۋۋ وبين صفته، أي: تذكرة كائنة"[108].

وقوله في قوله تعالى: ۋۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې[109]: "وقرأ زيد بن علي: (فاطر) بالجر، صفة لقوله: **إلى الله**، والجملة بعدها اعتراض بين الصفة والموصوف"[110].

9- **الاعتراض بين البدل والمبدل منه:**

كقوله في قوله تعالى: ۋۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې[111]: "ومن قرأ بفتح ۋۋ، فعلى جهة البدل من ۋۋ، ولا تكون الجملة من قوله: ۋۋ، بالكسر مستأنفة على هذا التقدير من إضمار القول، ويكون قوله: ۋۋ ۋۋ جملة اعتراضية

103- سورة التوبة، الآيتان: 11-12.

104- انظر: **البحر المحيط**، ج 5، ص 2، وانظر: **روح المعاني**، ج 5، ص 252.

105- سورة البقرة، الآية: 71.

106- انظر: **البحر المحيط**، ج 1، ص 247.

107- سورة عبس، الآيات: 11-13.

108- انظر: **البحر المحيط**، ج 8، ص 426.

109- سورة الشورى، الآيتان: 10-11.

110- انظر: **البحر المحيط**، ج 7، ص 506.

111- سورة آل عمران، الآيتان: 50-51.

بين البدل والمبدل منه"[112].

وقوله في قوله تعالى: ژ□ □ □ □

ﮔ ﮕﮖ ... يظهر لي أنها جملة اعتراض بين الشرط وجوابه"[122].

12- **الاعتراض بين "لو" وجوابها:**

كقوله في قوله تعالى: ﮋﮊ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋ ﮋﮌ[123]:

"ﮋﮊﮌ هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، فلا بد لها من جواب، واختلف في تقديره، ومن كسر "أن" مع قراءة التاء في "ترى"، وقدر الجواب آخر الكلام فهي ـ وإن كانت مكسورة ـ على معنى المفتوحة دالة على التعليل، تقول: لا تهن زيدا إنه عالم، ولا تكرم عمرا إنه جاهل، فهي على معنى المفتوحة من التعليل، وتكون هذه الجملة كأنها معترضة بين ﮋﮌ وجوابها المحذوف"[124].

الخاتمة:

وبعد، فهذا ما يسّره الله عز وجل ووفقني إليه لبحث مفهوم الجملة الاعتراضية عند أبي حيان في تفسيره **البحر المحيط**، وقد جمعت نصوصا كثيرة من **تفسيره**، رحمه الله، وانتقيت منها ما أودعته في هذا البحث، وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، من أهمها:

1- مفهوم الجملة عند أبي حيان رحمه الله في **تفسيره** لا يكاد يختلف عن مفهوم النحاة والبلاغيين، على خلاف ما نسبه إليه ابن هشام رحمه الله.

2- منع أبو حيان الاعتراض بأكثر من جملتين، وعند التطبيق أجازه، لكن أكثر تطبيقاته على رأيه القائل بالاعتراض بجملة أو جملتين، مما يدل على أن التطبيق يختلف أحيانا عن التنظير.

3- اختلاف النحاة في القول بأن الاعتراض ناتج عن إعراب ما قبله وما بعده، والمسألة تخضع إلى اجتهاد المعرب.

4- أصعب شروط الاعتراض هو التلازم المعنوي، ومن ورائه أكثر الخلافات، وبعض النحاة لم يشترط التلازم مطلقا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين.

122- انظر: **البحر المحيط**، ج 8، ص 200.

123- سورة البقرة، الآية: 165.

124- انظر: **البحر المحيط**، ج 1، ص 453.

Signification of Parenthesis in the Exegetical Work *al-Tafsīr al-Muḥīṭ* by Abu Ḥayyān

This paper highlights the importance of parenthetical sentences in the Qur'ān as explained by the famous Spanish Exegete Abū Ḥayyān in his work *al-Tafsīr al-Muḥīṭ*. The writer takes due notice of this discussion in the other outstanding work that highlights literary and linguistic significance of parenthesis in the Qur'ān, namely, *al-Kashshāf* by al-Zamakhsharī. The paper elaborates various grammatical and linguistic aspects of the status of such sentences in Arabic language in order to provide a background for appreciating its significance in the Qur'ān. In the end, it sums up the contribution of Abū Ḥayyān to this important part of exegetical discussion.

****